

لإعتماد 8 أيار موعدًا للانتخابات النيابية وعدم المساس بحق الاقتراع المكتسب لغير المقيمين

تعقد الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات اليوم مؤتمرها الصحفي بعد التسريبات والمداولات الاعلامية والسياسية المتعلقة بتقديم موعد الانتخابات النيابية إلى تاريخ 27 آذار 2022 وإلغاء انتخابات غير المقيمين.

ترى الجمعية أن السلطة السياسية المتمثلة بالمجلس النيابي والحكومة اللبنانية تلغي بقراراتها هذه، إن اتخذت، الأهداف المبتغاة من الانتخابات ألا وهي المحاسبة والتمثيل العادل والصحيح وشروط المساواة وتكافؤ الفرص في ممارسة حقّي الانتخاب والترشح.

في تقريب موعد الانتخابات إلى تاريخ 27 آذار 2022

تبرّر السلطة السياسية احتمال تقديمها لموعد الانتخابات ضمن مهلة الستين يوما السابقة لانتهاه ولاية المجلس النيابي بأنه قانوني، وهو كذلك من الناحية الشكلية فقط، غير أن على السلطة السياسية أن تعلم، وهي تعلم، أن أي تقريب لموعد الانتخابات يتطلب إجراءات جمة وأن تكون وزارة الداخلية والبلديات قد أصبحت خلية نحل منذ ما قبل اليوم تحضيرًا للاستحقاق الانتخابي.

ماذا يعني تحديد تاريخ 27 آذار 2022 (بعد أقل من 6 أشهر من اليوم) موعداً لإجراء الانتخابات؟ يعني أن دعوة الهيئات الناحبة ستكون في 27 كانون الأول 2021 مما يستوجب:

1. أن تكون الحكومة قد سبق وأن عينت هيئة إشراف جديدة على الانتخابات في الأشهر الماضية ورصدت وصرفت الاعتمادات المالية اللازمة لها، والأخيرة باشرت عملها في التحضير للعملية

الانتخابية ومراقبتها، وفي طليعتها الحملة الإعلامية الخاصة بنشر الثقافة الانتخابية وإرشاد الناخبين، وهو ما لم يبدأ بعد.

2. إعادة النظر في السقف الانتخابي للمرشحين بالتنسيق مع ما تقترحه هيئة الإشراف وذلك من خلال اعتماد معايير واضحة وشفافة في عملية تعديل سقف الإنفاق الانتخابي من أجل الحفاظ على المنافسة العادلة بين المرشحين/ات مع ما يتناسب وتدهور قيمة العملة الوطنية وذلك قبل فتح باب الترشح للانتخابات وبدء الحملات الانتخابية في 27 كانون الأول 2021.

3. الاعتماد على القوائم الانتخابية التي تم تجميدها في 30 آذار 2021 بسبب إجراء الانتخابات قبل الموعد المخصص لتجميد القوائم الانتخابية في عام 2022، ما يعني حرمان عشرات الآلاف من الناخبين الذين أتموا الواحدة والعشرين من عمرهم بين آذار 2021 و2022 من ممارسة حقهم في الاقتراع، بوقت كان يجب على الجهات الرسمية المعنية أن تكون قد أبلغت المواطنين المقيمين وغير المقيمين في شباط 2021 عن التأكد من ورود أسمائهم في القوائم وتصحيحها بسبب الاعتماد عليها لانتخابات 2022، وهو ما لم يحصل أيضاً.

4. إقفال باب الترشح للانتخابات في 26 كانون الثاني 2022 وباب الرجوع عن الترشح في 10 شباط 2022 ويوم 15 شباط 2022 يصبح آخر موعد لتسجيل اللوائح أي بعد أقل من أربعة أشهر من اليوم في حين أن كل المؤشرات تؤكد على أن تحضيرات وزارة الداخلية والبلديات لم تبدأ بعد!

في إمكانية إلغاء انتخابات الخارج

أطل علينا مختلف أقطاب السلطة السياسية في اليومين الأخيرين بعدد من التصاريح المتناقضة التي تارة تشكك بإجراء انتخابات المغتربين وطورا تصدر تعميما يحدد الآلية ومواعيد التسجيل للاقتراع. نشدد على تخوّفنا من أن دعوة الناخبين للتسجيل في القنصليات والسفارات لا تعني بالضرورة أن إجراء

انتخابات الخارج بات أمراً حتمياً! كما أن التصاريح المتناقضة من وزير الخارجية والمغتربين خصوصاً لجهة ربط انتخابات الخارج بالزمة المالية تجعلنا مرتابين من إمكانية إلغاء الانتخابات لغير المقيمين.

أمام تلك التسريبات المتناقضة والذرائع، تحذر الجمعية من أننا أمام أجواء سلبية جداً من شأنها أن تؤثر على ديمقراطية الانتخابات، بحيث أن استخدام إشكالية المقاعد الستة المخصصة لغير المقيمين كذريعة لمصادرة حق المواطنين اللبنانيين غير المقيمين في الانتخاب أمر لا يمكن قبوله، كما وأن أي قرار لإلغاء انتخابات الخارج سيؤدي حتماً إلى:

1. انتهاك مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق المدنية والسياسية المكفول بموجب المادة

(7) من الدستور اللبناني

2. انعدام تكافؤ الفرص بين ناخبي الداخل والخارج في الولوج إلى مراكز الاقتراع والإدلاء بأصواتهم

3. ازدياد الضغوطات الممارسة على الناخبين من قبل المرشحين والأحزاب ذوي النفوذ المالي

والسياسي للتيان بهم إلى لبنان من أجل الاقتراع، وذلك عبر إمكانية تقديم تذاكر سفر مجانية

(كما جرت العادة في عام 2009 وما قبله) وبالتالي تعزيز الزبائنية السياسية

كل ذلك من شأنه أن يشكّل تهديداً لحرية الناخبين في تحديد خياراتهم السياسية وبالتالي يؤدي إلى انعدام التمثيل الصحيح في صناديق الاقتراع، ما يضع المسار الديمقراطي للعملية الانتخابية كلها على المحك.

تحذر الجمعية مجدداً، من أن إلغاء انتخابات الخارج وحرمان عشرات الآلاف من محاسبة ممثليهم في الانتخابات كما وتقريب موعد الانتخابات مع ما يترتب عليه من ضرب لمبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين، وذلك عبر إعطاء الأفضلية للنافذين سياسياً ومالياً في خوض غمار الحملات الانتخابية على حساب غيرهم من المرشحين واللوائح الأخرى من شأنهما أن يضع المسار الانتخابي ونزاهة العملية الانتخابية في مهب الريح. تطالب الجمعية كافة الجهات المعنية أن تحترم حق كل ناخب/ة في الانتخاب

وأن تولي أهمية كبرى لتعزيز الشفافية والثقة بالعملية الانتخابية كي لا نصل إلى موعد الانتخابات ونكون أمام محطة "لزوم ما لا يلزم"!

وعليه تطالب الجمعية المجلس النيابي بالانعقاد لـ:

1. إلغاء المادة 112 من قانون الانتخابات التي تنص على تخصيص ستة مقاعد لغير المقيمين، وكذلك المادتين 121 و122 والدستناد إلى المادة 3 وكذلك المادة 111 من قانون الانتخابات 2017/44 التي تنص على حق غير المقيمين بالاقتراع في مراكز تحددها وزارة الداخلية والبلديات بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين في الخارج، وهو ما سمح في عام 2018 لـ 82900 ناخب وناخبة بتسجيل أسمائهم للاقتراع في الدول العربية والغربية.
2. شطب عبارة "على أساس النظام النسبي ودائرة انتخابية واحدة" من المادة 118، أي بطريقة أخرى، إلى اعتبار ناخبي الداخل متساوين مع ناخبي الخارج في الاقتراع لممثليهم كل بحسب دائرته الانتخابية.
3. إلغاء المادة 84 من قانون الانتخابات والمتعلقة بالبطاقة الممغنطة، باعتبار أنها لا تختلف عن البطاقة الانتخابية التي اعتمدت في السنوات الماضية، فلا يمكن لدولة منهاره ماليا أن تعتمد البطاقة الممغنطة وتعتبر أنها تتجه إلى مكننة العملية الانتخابية، في حين أن هذه البطاقة أدرجت في القانون الانتخابي كوسيلة أخرى للضغط على الناخبين. في هذه النقطة، يهم الجمعية أن تؤكد على أهمية مكننة الدولة ككل علماً أن عدم تعليق العمل بهذه المادة لا يؤثر بأي شكل من الأشكال وفق القانون على آلية الاقتراع المعتمدة من خلال بطاقة الهوية أو جواز السفر.

كما ونطالب الحكومة اللبنانية بـ:

1. اعتماد 8 أيار 2022 موعداً للانتخابات النيابية وحفظ حق المرشحين في خوض معركة انتخابية متكافئة في حملاتهم الانتخابية كما وحق الذين أتموا الـ 21 عاماً في الاقتراع

2. تعيين هيئة إشراف جديدة على الانتخابات في أقرب وقت مع رصد وصرف الاعتمادات المالية

اللازمة للقيام بعملها

3. إعادة النظر في السقف الانتخابي المعتمد بعد تدهور الليرة اللبنانية

انتهى البيان.

بيروت في 30 أيلول 2021

